الصعوبات التي تواجه مراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية (فرع ساحل حضرموت نموذجا)

غسان سعيد سالم باجليدة*

الملخص

تستهدف الدراسة الحالية التعرف إلى الصعوبات التي تواجه مراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فرع ساحل حضرموت بالجمهورية اليمنية، ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع استبيان على عينة من 35 مراجعا من أصل 49 مراجعا يعملون في فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في ساحل حضرموت. وقد تم تصنيف الصعوبات التي تواجه مراجعي الفرع إلى صعوبات تتعلق بظروف العمل في الفرع وصعوبات تتعلق بالمراجعين أنفسهم وأخيرا صعوبات تتعلق بالجهات الخاضعة لرقابة فرع الجهاز، توصلت الدراسة إلى أن أهم الصعوبات التي يواجهها مراجعو فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فرع ساحل حضرموت بغض النظر عن تصنيفها كما يأتي :

- عدم الإشراف على العمل من قبل المستويات الإشرافية العليا (رئيس المراقبة – المدير العام للقطاع – مدير الفرع)
- عدم الأخذ بملاحظات مراجعي الجهاز بسبب غياب الإجراءات الرادعة
- عدم معالجة وتصويب الملاحظات المتكررة من قبل الجهات الخاضعة للرقابة
- عدم حصول المراجعين على التأهيل الكافي لعمل المراجعة
- عدم حصول المراجعين على التأمين الصحي
- عدم محاولة تطوير المراجعين من خلال التدريب والدراسة الإضافية
- عدم محاسبة المخالفين أو التأخر في ذلك
- عدم تعاون بعض الجهات الخاضعة للرقابة

المقدمة:

يعد الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية الجهة المسئولة عن تحقيق رقابة فعّالة على الأموال العامة والتأكد من حسن إدارتها من حيث الاقتصاد والكفاية والفعالية وكذلك الإسهام في تطوير أداء الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز في المجالات المالية والإدارية (انظر المادة رقم 4 الفقرة أ، ب من القانون رقم 39 لسنة 1992م بشأن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة).

وبالنسبة لاختصاصات الجهاز، فالمادة رقم (5) من قانون الجهاز حصرت أنواع الرقابة التي يمارسها الجهاز بالآتي :

1- الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والنظامي.

2- الرقابة على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة.

3- الرقابة القانونية وتقويم الأوضاع القانونية والتنظيمية.

أما فيما يتعلق بالجهات الخاضعة لرقابة الجهاز، فالمادة رقم (6) من القانون رقم 39 لعام 1992م قد حددت الجهات الخاضعة للرقابة كما يأتي:

1- الوحدات التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية.

2- الوحدات الاقتصادية والوحدات التابعة لأي منها.

3- المجالس المحلية وتكويناتها.

4- الوحدات المعانة.

5- أي نشاط أخر أو جهة آخرى تخضعها القوانين النافذة أو قرارات السلطة التنفيذية لرقابة الجهاز أو ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال

* استاذ مساعد بقسم المحاسبة – كلية العلوم الإدارية – جامعة حضرموت.

المملوكة للدولة.

من جهة أخرى، يسهم الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية إسهاماً في الحفاظ على المال العام من التلاعب أو السرقة وكذلك الرقابة على نفقات وإيرادات الدولة حسب المخطط لها وللتدليل على الإسهام الكبير المنوط بالجهاز في هذا الجانب يكفي الإشارة إلى أن إحصاءات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والتي ترفع فصليا وسنويا لرئاسة الجمهورية اليمنية تشير إلى أرقام كبيرة بلغت مليارات الريالات وملايين الدولارات وغيرها من العملات، أهدرت بسب الفساد المالي والإداري في مختلف قطاعات الدولة، والجدول رقم (1) يوضح القضايا المكتشفة من قبل الجهاز، والأضرار الناتجة عنها خلال الأعوام 2005م – 2012 م على النحو الآتي:

جدول (1) القضايا المكتشفة من قبل الجهاز وكذا المبلغة إليه والأضرار الناجمة عنها

السنة	إجمالي القضايا المكتشفة من الجهاز والمبلغ عنها	إجمالي الأضرار بالعملات المختلفة
2005 م	358	5,498,047,453 ريال يمني 3,827,405 دولار أمريكي 315,257 يورو
2006 م	305	2,671,647,839 ريال يمني 2,030,555 دولار أمريكي
2007 م	293	7,832,120,002 ريال يمني 8,386,689 دولار امريكي 2,319,299 يورو 1,850,431مارك الماني
2008 م	368	2,741,713,875 ريال يمني 263,504 دولار أمريكي
2009 م	203	6,814,470,257 ريال يمني 416,120 دولار امريكي 30,000 يورو 104,307 سعودي
2010 م	361	2,566,410,578 ريال يمني 4,511,720 دولار أمريكي 160,420 يورو
2011 م	122	5,211,839,000 ريال يمني 25,685,323 دولار أمريكي 33,220 يورو
2012 م	105	1,553,343,014 ريال يمني 1,360,600 دولار أمريكي

المصدر: إدارة المتابعة بالإدارة العامة للشؤون القانونية بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

مشكلة الدراسة:

بناء على الإسهام الكبير المنوط بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية كأحد الجهات الرسمية التي تسهم في حماية المال العام في اليمن ومكافحة الفساد المالي والإدري ، وذلك وفقا للصلاحيات المحددة للجهاز في القانون رقم 39 لسنة 1992م ولائحته التنفيذية ورغم الجهود المبذولة من قبل الجهاز إلا أن الجهاز يعاني الكثير من المعوقات التي تؤثر في عمله ومن ثم في أداء المراجعين في الجهاز. (الشرجبي، 2009م)

بناء على ما ذكر في أعلاه فإن مشكلة الدراسة تكمن في محاولة استكشاف الصعوبات والمعوقات التي تواجه مراجعي الجهاز والتي تعيقهم عن أداء عملهم على الوجه الأمثل وذلك لتجاوز تلك العراقيل إن وجدت، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على إسهام الجهاز في تحقيق أهدافه، ومن ثم فمشكلة الدراسة هي محاولة للإجابة عن التساؤل الآتي:

ما هي الصعوبات التي تواجه مراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والمتعلقة ببيئة العمل في الجهاز والمراجعين أنفسهم والجهات الخاضعة للرقابة ؟

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة بشكل رئيس تسليط الضوء على المشكلات التي تواجه مراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والتي تعيقهم عن أداء واجبهم على الوجه المطلوب، ويمكن تقسيم الهدف العام للدراسة إلى ثلاثة أهداف فرعية وذلك كما يأتي:

1- التعرف على الصعوبات التي يواجهها مراجعو الجهاز والمتعلقة بظروف العمل في الجهاز.

2- التعرف على الصعوبات المرتبطة بمراجعي الجهاز أنفسهم.

3- التعرف على الصعوبات التي يواجهها مراجعو الجهاز والمتعلقة بالجهات الخاضعة لرقابة الجهاز.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الأثر الرقابي الذي يؤثره الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية في الرقابة على الموازنة العامة للدولة. ومما يسلط الضوء على الأثر الكبير الذي يؤثره الجهاز هو أن إجمالي النفقات العامة للدولة تمثل حوالي 36,1% من إجمالي الناتج القومي، مما يدلل على الأثر الكبير المنوط بالجهاز في الرقابة على النفقات العامة وحماية المال العام. (أنظر الجدول رقم 2)

جدول (2) نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية اليمنية

السنة	إجمالي النفقات (المبالغ بمليارات الريالات)	الناتج المحلي الإجمالي (المبالغ بمليارات الريالات)	نسبة النفقات الى الناتج المحلي الإجمالي
2008 م	2248	5099	% 44,1
2009 م	1847	6072	% 30,4
2010 م	2155	5772	% 36,6
2011 م	2097	6843	% 30,6
2012 م	2504	6714	% 37,3
2013 م	2767	7392	% 37,4
المتوسط			**% 36,1**

المصدر: المركز الوطني للمعلومات برئاسة الجمهورية

علاوة غلى ذلك تشهد الجمهورية اليمنية في العقود الثلاثة الأخيرة الكثير من التحولات الاقتصادية والتي من أهمها التحول إلى النظام الاقتصادي الحر بأدواته وأجهزته المختلفة وتزايد الاستثمارات الأجنبية في اليمن وانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية (بامشموس، 2003م) الأمر الذي يحتم معه وجود أجهزة رقابية مثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تقوم بالأثر المنوط بها لحماية المال العام ومن ثم توفير بيئة استثمارية مناسبة لتلك التحولات الاقتصادية.

ولكن هل يعني ذلك أن الجهاز قام بأثره الرقابي على الوجه الأمثل وحسب ما هو منصوص عليه في قانون الجهاز؟ لذلك تأتي هذه الدراسة كخطوه أساسية لتحديد أوجه القصور في عمل الجهاز وذلك من خلال التعرف على الصعوبات التي تواجه مراجعي الجهاز والتي تعيقهم عن قيامهم بالواجبات المنوطة بهم الأمر الذي ينعكس على أثرهم في الرقابة على المال العام والحفاظ عليه، كما يساعد الجهات العليا في الجهاز في التعرف على هذه المشاكل ودرجة أهميتها ومن ثم التغلب عليها لتوفير بيئة ملائمة للعمل.

حدود الدراسة:

تتناول هذه الدراسة الصعوبات التي يوجهها مراجعو الحسابات في الجمهورية اليمنية في أثناء مراجعتهم للوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز بشكل عام ولا تختص الدراسة بوحدة معينة من تلك الوحدات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. وقد تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفترة من 2014/4/14م إلى 2014/10/15م

الدراسات السابقة:

على الرغم من تطرق الكثير من الباحثين في دول متعددة مثل الأردن والمملكة العربية السعودية ودولة قطر للأثر الذي تؤثره الأجهزة الرقابية (تسمى دواوين المحاسبة في كثير من تلك الدول) وكذلك الصعوبات التي تواجه مراجعي تلك الدواوين وذلك لتحديد السبل الكفيلة لعلاجها، إلا أنه في حدود معرفتنا لم تتناول أي من الدراسات السابقة المشكلات أو الصعوبات التي يواجهها مراجعو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية، وفيما يلي استعراض لبعض الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها مرتبة زمنيا من الأقدم إلى الأحدث وذلك كما يأتي :

دراسة (عبدالله وسعادة، 1984م)

تعد من أولى الدراسات التي تمت في الأردن وذلك لإبراز أهم المشكلات التي تواجه مدققي ديوان المحاسبة في الأردن، وقد خلص الباحثان إلى أن أهم المشكلات تتمثل في :

- حصر رقابة الديوان على الرقابة اللاحقة والرقابة القانونية.
- خضوع الديوان للسلطة التنفيذية في كثير من الأمور منها التعيين وتحديد الأتعاب
- صدور الكثير من القوانين والأنظمة المحاسبية دون العرض على الديوان
- عدم الأخذ بملاحظات ومقترحات الديوان

دراسة (عبيدات، 1989م)

وهي من الدراسات المبكرة التي تمت في الأردن أيضا وذلك للتعرف على الصعوبات التي يواجهها مدققو الديوان في تلك الفترة، وقد تطابقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة (عبدالله وسعادة، 1984م) من حيث أهم المشكلات التي تتمثل في حصر رقابة الديوان على الرقابة التقليدية وكذلك تبعية الديوان للسلطة التنفيذية وعدم الأخذ أو حتى الرد على ملاحظات مدققي الديوان وكذلك عدم إشراك ديوان المحاسبة في صياغة القوانين والأنظمة المالية.

دراسة (العواملة، 1993م)

استهدفت دراسة (العواملة،1993م) التعرف على مؤشرات الكفاية الإدارية لديوان المحاسبة في الأردن وكذلك المعوقات التي تعيق كفاية الديوان وذلك من وجهة نظر العاملين في الديوان، وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم المعوقات التي تعيق كفاية ديوان المحاسبة في الأردن تتمثل في:

- ضعف تعاون الأجهزة الإدارية العامة مع الديوان
- تدني كفاية العناصر البشرية في الديوان
- تخلف التشريعات المرتبطة بعمل الديوان
- ضعف الإمكانات المالية

دراسة (قاقيش والحمود، 1994م)

تناولت دراسة (قاقيش والحمود،1994م) الصعوبات أو المشكلات التي تواجه مدققي ديوان المحاسبة في الأردن، حيث قام الباحثان بتقسيم المشاكل إلى أربع مجموعات: المشاكل المتعلقة بظروف العمل، المشاكل المتعلقة بالقانون، المشاكل المتعلقة بالجهات موضع التدقيق، وأخيرا المشاكل المتعلقة بالمدققين أنفسهم. وقد خلصت الدراسة التي أجريت على عينة من رؤساء المراقبات والمدققين وكبار الموظفين في مركز الديوان في عمّان تتكون من (92) شخصا إلى أن أهم المشكلات من حيث درجة أهميتها وذلك كما يأتي: (المشكلات مرتبة تنازليا)

- عدم إخضاع المصالح الحكومية كافة لرقابة الديوان
- عدم كفاية الرواتب وقلة الحوافز والمكافآت التشجيعية لمدققي الديوان
- عدم كفاية عدد المدققين وقلة خبرتهم والقصور في تدريبهم بشكل مستمر
- عدم إشراك المدققين في تقويم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
- اقتصار رقابة الديوان على النواحي المالية فقط وعد ممارستهم لرقابة الكفاية
- التبعية المالية والإدارية للسلطة التنفيذية
- عدم اكتراث الجهات المعنية بملاحظات المدققين
- ضعف الأنظمة المحاسبية للجهات الحكومية موضع التدقيق

دراسة (توفيق، 1998م)

تناولت الدراسة دور ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية في تحسين أداء الجهات التي يقوم بالرقابة عليها وكذلك التعرف على الصعوبات التي تعترض عمل الديوان. خلصت دراسة (توفيق، 1998م) إلى أهمية الأثر الذي يقوم به ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية في تحسين أداء هذه الوحدات وذلك من خلال تحديث أنظمة وتعليمات هذه الجهات وكذلك تقويم أنظمة الرقابية الداخلية.

دراسة (الراشد، 1999م)

استهدفت دراسة (الراشد، 1999م) تسليط الضوء على أثر ديوان المحاسبة في الكويت كجهة رقابية في حماية الأموال العامة ومقارنة ذلك الأثر بما هو مطبق بأنظمة الرقابة بدول العالم المتقدمة، وقد أجريت الدراسة على عينة من فئات المجتمع ذات العلاقة المباشرة بتطبيق قانون حماية الأموال العامة كمجلس الأمة وديوان المحاسبة وبعض إدارات وزارة المالية، حيث خلصت الدراسة إلى أن ديوان المحاسبة في الكويت يمارس أثره الرقابي فيما يتعلق بحماية الأموال العامة ولكن هناك تطلع لدى عينة الدراسة لتحسين أداء الديوان من خلال تطوير أداء كوادره وأساليبه الرقابية المختلفة ومن أبرزها تطبيق مفهوم الرقابة الإدارية بجانب الرقابة المالية علاوة على تحديد مسؤولياتها بعناية ودقة.

دراسة (الخاطر والحمود، 2005م)

تمت هدة الدراسة في دولة قطر وذلك لتحديد

الصعوبات التي توجه مدققي ديوان المحاسبة، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتصميم استبانة وزعت على عينة من (40) مدققا من العاملين في ديوان المحاسبة في دولة قطر والبالغ عددهم (50) مدققا، حيث تم تصنيف المشاكل إلى مشاكل متعلقة بالديوان وأخرى متعلقة بالمدققين وثالثة متعلقة بالجهات موضع التدقيق. خلصت الدراسة إلى أن أهم المشاكل التي يواجهها مدققو ديوان المحاسبة في دولة قطر بغض النظر عن تصنيف هذه المشاكل وذلك كما يأتي:

- عدم التعاون بين الجهات التي يتم تدقيقها وبين مدققي الديوان
- عدم تجهيز البيانات المالية وكافة القوائم والدفاتر المحاسبية من قبل الجهات موضع التدقيق
- عدم الرد على استفسارات المدققين من قبل الجهات موضع التدقيق

دراسة (البطاني، 2008م)

وهي من الدراسات القليلة التي تسلط الضوء على الأثر الذي يؤثره الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية وتحديدا في مجال الرقابة على القروض الخارجية وكذا التعرف على أهم مشكلات الرقابة ومعوقاتها المتعلقة بالقروض الخارجية. لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة وزعت على عينة من (175) من المراجعين والفنيين الموجودين في المركز الرئيس للجهاز في صنعاء والبالغ عددهم (700) مراجع، وقد خلصت الدراسة إلى أن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية يقوم بتنفيذ عملية المراجعة على القروض الخارجية في ضوء معايير المراجعة المتعارف عليها وأن الجهاز تتوافر لديه الكفايات والقدرات البشرية القادرة على تنفيذ برامج المراجعة والفحص للعمليات المتعلقة بالقروض الخارجية، أما فيما يتعلق بأهم المشكلات التي تعيق عملية مراجعة القروض الخارجية فقد خلصت الدراسة إلى أن أهم المشكلات تتمثل في الاتي:

- تعدد الأطراف المسئولة عن الإدارة على القروض الخارجية وتضارب البيانات لديها عن القروض
- تعدد النظم المحاسبية لدى الجهات المسئولة عن القروض وكذا الجهات المسئولة عن تنفيذ المشروعات الممولة بالقروض الخارجية
- ضعف برامج التدريب التي تستهدف صقل مهارات وقدرات الكوادر المعنية بأعمال القروض الخارجية.

دراسة (المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، 2010م)

استهدفت الدراسة الوقوف على التحديات الخارجية والداخلية والتشريعية التي تحول دون تحقيق المهام الرقابية لدى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في عشرين جهازا رقابيا في عشرين دولة عربية هي : الأردن، البحرين، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، الإمارات، العراق، سلطنة عمان و تونس.

تم تقسيم تلك التحديات إلى تحديات مرتبطة بالبيئة الخارجية مثل التغييرات الاجتماعية المتمثلة في التوسع في نطاق المسؤولية الاجتماعية والتغييرات الاقتصادية المتمثلة في العولمة والتغييرات التكنلوجية في مجال المعلومات، أما النوع الثاني من التحديات فتتمثل في التحديات المرتبطة بالبيئة الداخلية مثل تحديات طرق وأساليب الرقابة وتطوير نظم التقويم والجودة، وتطوير المجال الرقابي ومقتضياته.

أما النوع التقسيم الثالث من التحديات فهي تتعلق بالصعوبات المرتبطة بالتشريعات والقوانين المنظمة للأجهزة العليا للرقابة مثل الاستقلال الوظيفي

والاستقلال المالي والاستقلال العضوي، أما التحديات الأخيرة التي تواجه الأجهزة الرقابية فتتمثل في التحديات المرتبطة بالموارد المالية والبشرية مثل محدودية الموارد المالية وكذلك محدودية الموارد البشرية.

توصلت الدراسة الى أن جملة التحديات التي تواجهها الأجهزة الرقابية في الدول العربية محل الدراسة تتعلق بالبيئة الخارجية وكذلك البيئة الداخلية المتعلقة بمجال الرقابة وأساليبها ومرجعياتها، وبالتشريعات والقوانين المنظمة لعملها وأيضا لعدم توافر الموارد المالية اللازمة، الأمر الذي يحد أحيانا من استقلالية هذه الأجهزة ومن أداء مهامها بكفاية وفعالية.

خلصت الدراسة الى جملة من التوصيات أهمها:

– اعتماد نظام ومنهجية الجودة الشاملة في أنشطة الأجهزة الرقابية

– تطوير العملية الرقابية بما يتطابق مع تطور المفاهيم والأساليب الرقابية

– وضع معايير ثابتة لتحديد أولويات الأجهزة الرقابية بخصوص المواضيع التي يتم إدراجها في برامجها الرقابية

– توفير الحوافز المادية والمعنوية بالقدر اللازم لضمان استمرار الكفايات المؤهلة والخبرات الجيدة في العمل الرقابي وتشجيع الأخرين على الالتحاق بالعمل الرقابي

– إجراء التعديلات القانونية اللازمة التي تكفل توفير الضمانات الإدارية المتعلقة بتعيين أعضاء وموظفي جهاز الرقابة بما يوفر لهم الحياد والموضوعية

– إجراء التعديلات القانونية اللازمة التي تكفل لجهاز الرقابة قيامه بالوظيفة الرقابية بصورة مستقلة عن السلطة التنفيذية.

– الأخذ بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية بما يضمن توفير توحيد المعايير المستخدمة داخل الدولة

– تحقيق الانسجام والتوافق بين المعايير الوطنية للمحاسبة والرقابة والمعايير الدولية وإيجاد الوسيلة الملائمة لضمان الالتزام بهذه المعايير

– تريب وتأهيل المحاسبين في الجهات الخاضعة للرقابة

– توفير أنظمة معلومات فعالة في الجهات الخاضعة للرقابة

– تجاوب الجهات الخاضعة لرقابة الأجهزة الرقابية مع الفرق المكلفة وخاصة فيما يتعلق بتوفير البيانات اللازمة والرد على استفسارات وملاحظات المراجعين

ويمكن القول أن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أن :

– كل الدراسات السابقة باستثناء (دراسة البطاني، 2008م) تمت في دول مختلفة عن الجمهورية اليمنية من حيث التشريعات والقوانين المنظمة لعمل الأجهزة الرقابية

– على الرغم من أن دراسة (المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، 2010م) قد ذكرت اليمن من ضمن الدول التي شملتها الدراسة إلا أننا نجد أن الإشارة إلى اليمن في الدراسة تمت بصورة بسيطة ولم يتم التركيز على المشكلات والصعوبات التي يواجهها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وانما تطرقت بشكل يسير إلى البيئة التشريعية لعمل الجهاز.

– دراسة (البطاني، 2008م) والتي تم إجراؤها في الجمهورية اليمنية لم تتطرق إلى المشكلات أو الصعوبات التي تواجه مراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية وانما تطرقت إلى أثر الجهاز في الرقابة على القروض الخارجية ومشكلات الرقابة على تلك لقروض، ومن ثم فالدراسة الحالية تعد من المحاولات المبكرة لاستكشاف الصعوبات والمشكلات التي تعترض عمل مراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية

اليمنية وذلك للإسهام في تسليط الضوء على تلك المشكلات للجهات العليا في الجهاز من أجل العمل على تذليلها والتخلص منها.

فرضيات الدراسة:

بناء على الدراسات السابقة والمقابلات الأولية مع ستة من كبار مراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة – فرع ساحل حضرموت، يمكن تقسيم فرضيات الدراسة إلى ثلاث فرضيات عدمية رئيسة وذلك كما يأتي:

الفرضية الأولى:

لا يواجه مراجعو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية – فرع ساحل حضرموت صعوبات تتعلق بظروف العمل تعيقهم عن أداء عملهم

الفرضية الثانية:

لا يواجه مراجعو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية – فرع ساحل حضرموت صعوبات تتعلق بالمراجعين أنفسهم تعيقهم عن أداء عملهم

الفرضية الثالثة:

لا يواجه مراجعو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية – فرع ساحل حضرموت صعوبات تتعلق بالجهات الخاضعة للرقابة تعيفهم عن أداء عملهم

منهجية البحث:

أسلوب جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة وللتعرف على الصعوبات أو المشاكل التي تواجه مراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية – فرع ساحل حضرموت، فقد تم تصميم استبانة خاصة لهذا الغرض وذلك بالاستعانة بالكثير من الأسئلة الموجودة في دراسة (قاقيش والحمود، 1994م) وكذا دراسة (الخاطر والحمود، 2005م) وكذا فقد تم تعديل وإضافة الكثير من الأسئلة وذلك بعد أخذ ملاحظات ستة من كبار المراجعين في فرع الجهاز بساحل حضرموت. تكونت الاستبانة في شكلها النهائي من ثلاثة أقسام وذلك كما يأتي:

خصص القسم الأول من الاستبانة للمعلومات الشخصية للمستجيبين المتعلقة بالعمر والمؤهل الدراسي والتخصص العلمي وسنوات الخبرة في الجهاز، بينما تكون القسم الثاني من المشاكل والصعوبات التي يواجهها المراجعون في عملهم وقد تم تقسيم القسم الثاني إلى ثلاثة محاور على النحو الاتي:

– المحور الأول: يضم المشاكل أو الصعوبات المتعلقة بظروف العمل في فرع الجهاز بساحل حضرموت

– المحو الثاني: يحتوي على المشاكل أو الصعوبات المتعلقة بالمراجعين أنفسهم

– المحور الثالث: ويشمل على المشاكل أو الصعوبات المتعلقة بالجهات الخاضعة لرقابة فرع الجهاز بساحل حضرموت.

في القسم الثاني من الاستبانة تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي، حيث يدل الرقم (0) على أن درجة أهمية المشكلة معدومة بالنسبة للمراجعين، بينما يدل الرقم (4) على أن درجة أهمية المشكلة عالية بالنسبة للمراجعين. أما القسم الثالث من الاستبانة فقد اقتصر على سؤال واحد مفتوح لإضافة أية مشكلة أو مشكلات لم يتضمنها القسم الثاني من الاستبانة حسب وجهة نظر المراجعين.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع مراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة – فرع ساحل حضرموت والبالغ عددهم (49) مراجعا موزعين على ثلاثة قطاعات وهي: القطاع الإداري والقطاع الاقتصادي، وأخيرا قطاع الوحدات، بالإضافة إلى وحدة مديرية

الشحر، علاوة على مديري تلك الوحدات لما لهم من خبرة ودراية بالمشاكل التي يواجهها المراجعون في الفرع. وقد تم توزيع الاستبانة بصورة شخصيا إلى المعنيين في فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فرع ساحل حضرموت بالمكلا وحصلنا على ردود من (35) فرداً أي بنسبة ردود تبلغ حوالي 71% من مجتمع الدراسة.

من المهم القول أن فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بساحل حضرموت هو أحد فروع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية والذي يقوم بمراجعة فروع مكاتب الوزارات الحكومية ووحدات القطاع العام والمختلط في مديريات ساحل حضرموت وكذا جزيرة سقطرى (تم إعلانها محافظة مستقلة خلال شهر أكتوبر 2013م)، حيث يؤثر فرع الجهاز بساحل حضرموت تلأثيراً كبيرا وذلك لوقوع عاصمة المحافظة (مدينة المكلا) وعدد من المديريات الحيوية مثل مديرية الشحر ومديرية غيل باوزير ومديرية الديس الشرقية ومديرية بروم والتي تحوي على الكثير من المرافق الحكومية المهمة تحت سلطة فرع الجهاز من الناحية الرقابية.

الجدول رقم (3) توزيع المستجيبين حسب العمر

العمر	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
أقل من 30 سنة	2	5.7	5.7
أكبر من 30سنة – 40 سنة	6	17.1	22.9
أكبر من 40 سنة – 50سنة	20	57.1	80
أكبر من 50سنة – 60سنة	7	20	100
الإجمالي	**35**	**%100**	

يبين الجدول رقم (3) توزيع المستجيبين حسب العمر، فقد بلغت نسبة المستجيبين الذين تزيد أعمارهم عن 40 سنة وتقل أعمارهم عن 50 سنة 57.1% وهذا يدلل أن النسبة الأكبر من موظفي فرع الجهاز هم من متوسطي الأعمار.

الجدول رقم (4) توزيع المستجيبين حسب المؤهل

المؤهل العلمي	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
دبلوم	13	37.1	37.1
بكالوريوس	21	60	97.1
أخرى	1	2.9	100
الإجمالي	**35**	**%100**	

الجدول رقم (4) يبين توزيع المستجيبين حسب المؤهل العلمي، إذ تبلغ النسبة الأكبر من المستجيبين من الحاصلين على درجتي الدبلوم أو البكالوريوس 97.1 % وهذا يدلل على أن المستجيبين هم من الفئات التي يعتمد عليها في تحديد المشكلات التي تواجه فرع الجهاز بشكل دقيق.

الجدول رقم (5) توزيع المستجيبين حسب التخصص

التخصص العلمي	العدد	النسبة
محاسبة	34	97.1
أخرى	1	2.9
الإجمالي	**35**	**%100**

ويظهر الجدول رقم (5) توزيع المستجيبين حسب تخصصهم العلمي، حيث يلاحظ أن نسبة 97% من المستجيبين تخصصهم محاسبة وهو التخصص الدقيق المرتبط بعملهم، الأمر الذي يدلل أن سياسات التوظيف في الفرع تركز على تعيين الأفراد من ذوي التخصص المرتبطة بعملهم.

الجدول رقم (6) توزيع المستجيبين حسب سنوات الخبرة في الجهاز

سنوات الخبرة	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
أكثر من 5 سنوات – 10 سنوات	4	11.4	11.4
أكثر من 10 سنوات– 15 سنة	4	11.4	22.9
أكثر من 15 سنة	27	77.1	100
الإجمالي	**35**	**%100**	

كما يلاحظ من الجدول رقم (6) أن النسبة الأعلى من المستجيبين وهم حوالي 77% تبلغ الخبرة لديهم أكثر من 15 سنة في الجهاز، بينما النسبة المتبقية وهي 22.9% تبلغ خبرتهم أكثر من 5 سنوات إلى أقل من 15 سنة.

أسلوب تحليل البيانات:

لقد تم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات، فبالنسبة لبيانات الجزء الأول من استبانة الدراسة والمتعلقة بالمعلومات العامة من حيث عمر المستجيبين ومؤهلاتهم وتخصصاتهم العلمية وكذلك سنوات خبرتهم في الجهاز حسب ما تم عرضها في الجداول من رقم 3– 6 تم استخدام التكرارات والنسب والنسب المجمعة.

أما الجزء الثاني من الاستبانة والمتعلق بالمشاكل التي يوجهها مراجعو الجهاز فقد تم تقسيم هذه المشكلات إلى:

- مشاكل متعلقة بظروف العمل في فرع الجهاز في ساحل حضرموت(من المشكلة رقم 1 إلى المشكلة رقم 18)
- مشاكل متعلقة بالمراجعين أنفسهم (من المشكلة رقم 19 إلى المشكلة رقم 31)
- مشاكل متعلقة بالجهات الخاضعة للرقابة (من المشكلة رقم 32 إلى المشكلة رقم 41)

ولاختبار الفرضيات الثلاث فقد تم استخدام المتوسط الحسابي لقياس درجة أهمية كل مشكلة من وجهة نظر المستجيبين، بالإضافة إلى ذلك فقد تم استخدام الانحراف المعياري لدرجة أهمية كل مشكلة.

نتائج الدراسة:

المشاكل التي يواجهها مراجعو فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة – ساحل حضرموت

أ. المشاكل المتعلقة بظروف العمل في فرع الجهاز

الجدول رقم (7) المشاكل التي يواجهها المراجعون والمتعلقة بظروف العمل في فرع الجهاز مرتبة تنازليا حسب درجة أهميتها تبعا لمتوسطها الحسابي

المشاكل المتعلقة بظروف العمل في فرع الجهاز	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عدم الإشراف على العمل من قبل المستويات الإشرافية العليا (رئيس المراقبة– مدير عام القطاع– مدير الفرع)	3.86	5.15
عدم محاولة تطوير المراجعين من خلال التدريب والدراسة الإضافية	3.29	0.79
عدم وجود حصانة كافية	3.26	0.92
قلة عدد المراجعين مقارنة بحجم العمل	3.20	0.96
عدم تقديم حوافز مادية إضافية مقارنة بالمركز الرئيسي في صنعاء	3.17	0.89
عدم تقديم حوافز معنوية لتشجيع المراجعين	3.17	0.86
وجود قصور وضعف في قانون الجهاز ولائحته التنفيذية	3.14	0.97
عدم استقلالية الفرع في وضع موازنته السنوية	3.11	1.02
الإحباط الناتج من عدم معاقبة المخالفين وبالذات في القضايا المتعلقة بالجرم الجسيم في المال العام	3.11	0.96
التبعية المالية فيما يتعلق باعتماد وإقرار الاعتمادات المالية	3.11	0.96
عدم التوافق بين الراتب وحجم العمل الذي يقوم به المراجع	3.09	0,95
التبعية الإدارية للمركز الرئيسي في صنعاء مما يؤثر في استقلال المراجع	3.03	0.89
طول إجراءات المخاطبة المتعلقة بالمخالفات	2.77	0.73
عدم تحديد نطاق العمل بشكل واضح قبل بدء العمل	2.71	1.23
عدم استقلالية المراجعين في الرقابة السابقة للصرف	2.71	1.13
عدم استخدام الأساليب الفنية الحديثة فيما يتعلق بالحاسب الآلي والإحصاء وغيرها في عملية المراجعة	2.71	1.07
قلة أو شحه المواصلات لنقل المراجعين والاعتماد على الجهات الخاضعة للرقابة لتوفير مواصلاتهم	2.54	1.15
صعوبة متابعة البلاغات الرسمية بسبب كثرتها	2.46	1.15

يبين الجدول رقم (7) المشاكل التي يواجهها مراجعو الحسابات في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فرع ساحل حضرموت والمتعلقة بظروف العمل في الفرع مرتبة تنازليا حسب أهميتها وذلك حسب المتوسط الحسابي لكل مشكلة، ويظهر الجدول أن المتوسط الحسابي لكل المشكلات المتعلقة ببيئة العمل في فرع الجهاز بساحل حضرموت يزيد عن 2 من 4 الأمر الذي يبين أن جميع هذه المشكلات مهمة. علاوة على ذلك يظهر أيضا أن المتوسط الحسابي لمعظم هذه المشكلات يزيد عن ضعف انحرافها المعياري مما يدل على اتفاق المستجيبين أو قلة تباين آرائهم حول أهمية هذه المشاكل.

يأتي على رأس المشاكل المتعلقة ببيئة العمل في فرع الجهاز في ساحل حضرموت مشكلة عدم الإشراف على العمل من قبل المستويات الإشرافية العليا (رئيس المراقبة– مدير عام القطاع– مدير الفرع) الأمر الذي يبين ضعف الإشراف والمتابعة على أعمال المراجعين من قبل المسؤولين المباشرين في الفرع مما يستدعي ضرورة التشديد على المسؤولين المباشرين على أعمال المراجعة في الفرع من رؤساء المراقبة ومدراء القطاع ومدير الفرع بالتنسيق والإشراف والمتابعة المستمرة على أعمال المراجعة الأمر الذي ينعكس على تنفيذ عمليات المراجعة بالشكل المطلوب، ولكن يمكن القول أن هذه المشكلة مرتبطة بشكل كبير بكثرة الأعمال المنوطة بالفرع مقارنة بعدد المراجعين في الفرع وخصوصا أن مشكلة قلة عدد المراجعين في الفرع مقارنة بحجم العمل جاءت في الترتيب الرابع من حيث أهميتها النسبية بمتوسط حسابي 3.20 من 4 مما يستدعي زيادة عدد المراجعين في الفرع للقيام بدوره على الوجه المطلوب.

تتفق هذه الدراسة مع دراسة (الخاطر والحمود، 2005) في أهمية التدريب والدراسة الإضافية للمراجعين وأنه من المشاكل الرئيسة التي تواجه مراجعي الأجهزة الرقابية سواء في قطر أو في اليمن، فقد احتلت مشكلة عدم محاولة تطوير المراجعين من خلال التدريب والدراسة الإضافية الترتيب الثاني من حيث أهميتها النسبية بمتوسط حسابي 3.29 من 4 في الدراسة الحالية بينما جاءت هذه المشكلة في المرتبة الثالثة من حيث أهميتها النسبية في دراسة (الخاطر والحمود، 2005) في قطر بمتوسط حسابي 4.40 من 5 وأيضا احتلت مشكلة التدريب الترتيب الخامس بمتوسط حسابي 3.27 من 4 في دراسة (قاقيش والحمود، 1994م) والتي تم إجراؤها على مدققي ديوان المحاسبة في الأردن مما يدلل على أهمية قيام الأجهزة الرقابية بعملية التدريب المستمر لمراجعيها حتى يتسنى لهم تطوير مهاراتهم واطلاعهم على ما هو جديد في عملهم مما ينعكس بشكل إيجابي على أثرهم الرقابي.

بناء على ما تقدم ولكون كل المشكلات المتعلقة بظروف العمل في فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بساحل حضرموت أكبر من 2 من 4 الأمر الذي يدلل على أهمية هذه المشاكل بشكل عام فأننا نرفض الفرضية العدمية الأولى التي تنص على ان مراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في ساحل حضرموت لا يواجهون مشاكل تتعلق بظروف العمل في الفرع والتأكيد على وجود العديد من المشاكل اتي يواجهها مراجعو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة – فرع ساحل حضرموت والمتعلقة بظروف العمل والتي تبدأ – من حيث أهميتها – من مشكلة عدم الإشراف على العمل من قبل المستويات الإشرافية العليا (رئيس المراقبة– مدير عام القطاع– مدير الفرع) وتنتهي بمشكلة صعوبة متابعة البلاغات الرسمية بسبب كثرتها وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (7) في أعلاه.

ب – **المشاكل المتعلقة بالمراجعين أنفسهم:**

الجدول رقم (8) المشاكل المتعلقة بالمراجعين أنفسهم مرتبة تنازليا حسب درجة أهميتها تبعا لمتوسطها الحسابي

المشاكل المتعلقة بالمراجعين أنفسهم	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
بعض المراجعين لم يحصلوا على التأهيل الكافي لعمل المراجعة	3.34	0.84
عدم حصول المراجعين على التأمين الصحي	3.31	1.18
صعوبة حصول المراجعين على أدلة وقرائن الإثبات الكافية لمساعدتهم في عملية المراجعة	3.26	0.92
عدم وجود تدريب كافٍ للمراجعين	3.23	0.73
عدم التمييز بين المراجعين (الفنيين) والإداريين من حيث المزايا	3.11	1.05
عدم تقويم أداء المراجعين مهنيا من قبل المستويات العليا في الجهاز	3.11	0.96
بعض المراجعين لا يبذلون العناية المهنية الكافية في عملية المراجعة	3.09	1.09
تعرض المراجعين لضغوط في العمل بسبب قصر مدة العمل	3.06	1.03
عدم أخذ عينات كافية للمراجعة في حالة الوحدات الكبيرة	2.97	0.79
خبرة بعض المراجعين في عملية المراجعة غير كافية	2.86	1.03
اعتماد المراجع على مصادر معلومات داخلية من الجهات وصرف النظر عن المعلومات الخارجية	2.74	1.01
حصول بعض المراجعين على بعض الأتعاب والأجور والامتيازات مباشرة من الجهات الخاضعة للرقابة	2.63	1.50
لا يوجد تعاون كافٍ بين مراجعي الفرع فيما بينهم	2.26	1.24

يوضح الجدول رقم (8) المشاكل التي يواجهها المراجعون في فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بساحل حضرموت والمتعلقة بهم مرتبة تنازليا حسب أهميتها وفقا للمتوسط الحسابي لكل مشكلة. كما يبين الجدول في أعلاه فكل مشاكل هذه المجموعة يزيد متوسطها الحسابي عن 2 من 4 الأمر الذي يكشف أهمية هذه المشاكل بشكل عام.

يأتي على رأس هذه المجموعة من المشاكل مشكلة عدم حصول المراجعين على التأهيل الكافي لعمل المراجعة بمتوسط حسابي 3.34 من 4، وعلى الرغم من أن أكثر 97% من عينة الدراسة هم من تخصص المحاسبة (جدول رقم 5) و 97 % منهم

هم من حملة إما الدبلوم أو البكالوريوس (جدول رقم 4) إلا أن هذه المشكلة جاءت في الترتيب الأول ويظهر أن هذه المشكلة لها علاقة بالمشكلة رقم 4 وهي عدم وجود تدريب كاف للمراجعين وكذلك المشكلة الثانية من مشاكل ظروف العمل وهي عدم محاولة تطوير المراجعين من خلال التدريب والدراسة الإضافية الأمر الذي يفسر أن المقصود بالتأهيل الكافي الذي لم يحصلوا عليه المراجعين هو التأهيل الذي يتم اكتسابه من خلال التدريب المستمر للمراجعين مما يشير إلى ضعف برامج التدريب والتأهيل المستمر للمراجعين في فرع الجهاز بساحل حضرموت.

أما المشكلة الثانية المتعلقة بالمراجعين أنفسهم فتتمثل في عدم وجود تأمين صحي للمراجعين فيمكن ربطها أيضا بالمشكلة رقم 5 والمتمثلة في عدم التمييز بين المراجعين (الفنيين) والإداريين من حيث المزايا الأمر الذي يظهر الحاجة إلى تمييز المراجعين الفنيين في كثير من الأمور ومنها توفير التأمين الصحي وكذلك المزايا العينية الأخرى وذلك لكونهم الموجودين في الميدان ويتعرضون لكثير من الضغوطات والإغراءات من قبل بعض الجهات الخاضعة للرقابة للتغطية عليها عند اكتشافهم لمخالفات و تجاوزات تمارسها تلك الجهات.

أما المشكلة الثالثة والمتعلقة بصعوبة حصول المراجعين على أدلة وقرائن الإثبات الكافية في عملية المراجعة فيمكن تفسير سببها نتيجة لعدم تعاون بعض الجهات الخاضعة للرقابة وكذلك لعدم توفير كافة المستندات والوثائق التي يطلبها المراجعون من الجهات الخاضعة للرقابة كما يظهر من المشكلات المتعلقة بالجهات الخاضعة للرقابة (الجدول رقم 9) حيث جاءت هاتان المشكلتان في الترتيب الرابع والخامس على التوالي من المشكلات المتعلقة بالجهات الخاضعة لرقابة الجهاز، الأمر الذي يستدعي فرض عقوبات إدارية أو حتى مالية على الجهات التي لا تتعاون مع مراجعي الجهاز أو التي تمتنع عن تزويد المراجعين بالمستندات والوثائق المطلوبة.

أما المشكلة السادسة والسابعة من مشاكل هذه المجموعة والمتعلقة بعدم تقويم أداء المراجعين مهنيا من قبل المستويات العليا في الجهاز وكذلك عدم بذل العناية المهنية الكافية من قبل بعض المراجعين فهي نتيجة طبيعية للمشكلة الأولى من مشاكل ظروف العمل في فرع الجهاز والمتعلقة بعدم الإشراف على العمل من قبل المستويات الإشرافية العليا، الأمر الذي يستدعي بدل المزيد من الجهد من الجهات الإشرافية العليا لتقويم أداء المراجعين وتفعيل نظام الثواب والعقاب للمراجعين المقصرين في أداء مهامهم.

بناء على ما تقدم ولكون كل المشاكل المتعلقة بالمراجعين أنفسهم يزيد متوسطها الحسابي عن 2 من 4 فأننا نرفض الفرضية العدمية الثانية التي تنص على أن مراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فرع ساحل حضرموت لا يواجهون مشاكل تتعلق بهم والتأكيد على وجود العديد من المشكلات المتعلقة بالمراجعين أنفسهم والتي تؤثر في عمل المراجعين في فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة – فرع ساحل حضرموت ومن ثم على أداء فرع الجهاز، تتدرج هذه المشكلات تبعا لأهميتها – حسب المتوسط الحسابي للمشكلة – من مشكلة عدم حصول بعض المراجعين على التأهيل الكافي لعملية المراجعة وتنتهي بمشكلة عدم التعاون الكافي بين مراجعي الفرع فيما بينهم كما يبينه الجدول رقم (8).

ج- **المشاكل المتعلقة بالجهات الخاضعة للرقابة:**

الجدول رقم (9) المشاكل المتعلقة بالجهات الخاضعة للرقابة مرتبة تنازليا حسب درجة أهميتها تبعا لمتوسطها الحسابي

المشاكل المتعلقة بالجهات الخاضعة للرقابة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عدم الأخذ بملاحظات مراجعي الجهاز بسبب غياب الإجراءات الرادعة	3.40	1.09
عدم معالجة وتصويب الملاحظات المتكررة من قبل الجهات الخاضعة للرقابة	3.34	0.94
عدم محاسبة المخالفين أو التأخر في ذلك	3.29	1.05
عدم تعاون بعض الجهات الخاضعة للرقابة	3.29	0.75
عدم توفير كافة المستندات والوثائق التي يطلبها المراجعون من الجهات الخاضعة للرقابة	3.26	0.89
حاجة بعض موظفي الجهات الخاضعة للرقابة للتدريب والتأهيل	3.26	0.85
عدم الرد على استيضاحات المراجعين من قبل الجهات الخاضعة للرقابة	3.23	0.91
ضعف النظم المحاسبية والرقابية لبعض الجهات الخاضعة للرقابة	3.00	1.00
صعوبة اتصال المراجعين بالجهات العليا المسئولة في الجهات الخاضعة للرقابة	2.71	1.07
تعرض المراجعين لضغوط أو إغراءات من أصحاب المناصب العليا في الجهات الخاضعة للرقابة	2.42	1.38

الجدول رقم (9) يبين ترتيب المشكلات المتعلقة بالجهات الخاضعة للرقابة تنازليا وذلك حسب المتوسط الحسابي لكل مشكلة من هذه المشاكل، الملاحظ أن كل مشاكل هذه المجموعة يزيد متوسطها الحسابي عن 2 من 4 الأمر الذي يبين أن جميع هذه المشاكل مهمة بالنسبة للمراجعين.

يأتي في مقدمة المشاكل المتعلقة بالجهات الخاضعة للرقابة مشاكل عدم اكتراث هذه الجهات بملاحظات مراجعي الجهاز أو حتى تصويبها وكل ذلك ناتج من عدم محاسبة المخالفين أو التأخر في ذلك مما يدلل على ضعف أو غياب الإجراءات الرادعة التي يجب اتخاذها من الجهات الأخرى سواء أكانت إدارية أو جهات قضائية الأمر الذي عكس نفسه على تعاون الجهات الخاضعة مع مراجعي الجهاز، إذ جاءت مشكلة عدم تعاون بعض الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز مع مراجعي الجهاز في الترتيب الرابع بعد الثلاث المشاكل الأول الخاصة بعدم اكتراث هذه الجهات بملاحظات الجهاز وتصويبها وكذلك عدم محاسبة الجهات المخالفة.

تتفق الدراسة الحالية مع (دراسة المنظمة العربية

للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، 2010م) وأيضا مع دراسة (الخاطر والحمود، 2005م) وكذلك مع دراسة (قاقيش والحمود،1994 م) في أن عدم تعاون الجهات الخاضعة وكذلك عدم الرد على استيضاحات المراجعين وعدم الاكتراث بملاحظات المراجعين نتيجة غياب الإجراءات الرادعة تأتي على رأس المشاكل المتعلقة بالجهات الخاضعة للرقابة، الأمر الذي يعكس ضعف تأثير الجهات الحكومية الأخرى.

المشكلة الخامسة المتعلقة بالجهات الخاضعة لرقابة الجهاز تتعلق بعدم توفير هذه الجهات لكافة المستندات والوثائق التي يطلبها المراجعون وهي نتيجة طبيعية لغياب الإجراءات الرادعة لتلك الجهات الأمر الذي جعل بعض هذه الجهات لا تقوم حتى بالرد على ملاحظات مراجعي الجهاز وذلك كما جاء في المشكلة السابعة من مشاكل الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز.

على الرغم من أن مشكلة تدريب مراجعي فرع الجهاز بساحل حضرموت كانت من المشاكل الرئيسة المتعلقة بظروف العمل في فرع الجهاز إلا أن ضعف تدريب موظفي الجهات الخاضعة للرقابة كانت أيضا من المشاكل المهمة التي تعاني منها الجهات الخاضعة للرقابة، حيث جاءت مشكلة تدريب موظفي تلك الجهات في المرتبة السادسة من المشاكل التي يعاني منها المراجعون والمتعلقة بالجهات الخاضعة للمراجعة الأمر الذي يشير إلى الحاجة الماسة إلى تفعيل التدريب المستمر لموظفي الجهات الحكومية وخصوصا أن ضعف التدريب والتأهيل لموظفي الجهات الخاضعة للرقابة عكس نفسه على ضعف النظم المحاسبية والرقابية لهذه الجهات حيث جاءت مشكلة ضعف النظم المحاسبية والرقابية للجهات الخاضعة للرقابة في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 3 من 4 وبانحراف معياري 1 الأمر الذي يعكس اتفاق معظم المستجيبين حول أهمية هذه المشكلة.

نظرا لكون المتوسط الحسابي لكل المشكلات المتعلقة بالجهات الخاضعة لرقابة فرع الجهاز بساحل حضرموت يزيد عن 2 من 4 الأمر الذي يعكس أهمية تلك المشاكل مجتمعة فأننا نخلص إلى رفض الفرضية العدمية الثالثة والتي تنص على أن مراجعي الجهاز بفرع ساحل حضرموت لا يواجهون مشكلات تتعلق بالجهات الخاضعة لرقابتهم والتأكيد على وجود الكثير من المشكلات التي يواجهها مراجعو فرع الجهاز والمتعلقة بالجهات الخاضعة لرقابة الفرع، تبدأ هذه المشكلات – حسب الأهمية تبعا للمتوسط الحسابي – من مشكلة عدم الأخذ بملاحظات مراجعي الجهاز بسبب غياب الإجراءات الرادعة وتنتهي بمشكلة تعرض المراجعين لضغوط أو إغراءات من أصحاب المناصب العليا في الجهات الخاضعة للرقابة وذلك كما يبينه الجدول رقم (9) في أعلاه.

د. أهم المشاكل التي تواجه مراجعي فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بساحل حضرموت بغض النظر عن تصنيفها:

الجدول رقم (10) في أدناه يبين أهم المشاكل التي يواجهها مراجعو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فرع ساحل حضرموت بغض النظر عن تصنيفها مرتبة تنازليا وفقا للمتوسط الحسابي لكل مشكلة، وقد تم اختيار أهم المشكلات والتي يبلغ أو يزيد متوسطها الحسابي عن 3 من 4 . يمكن حصر أهم عشر مشكلات تواجه مراجعي الجهاز في ساحل حضرموت وفقا لمتوسطها الحسابي كما يأتي:

1-عدم الإشراف على العمل من قبل المستويات الإشرافية العليا (رئيس المراقبة- مدير عام القطاع- مدير الفرع).

2- عدم الأخذ بملاحظات مراجعي الجهاز بسبب غياب الإجراءات الرادعة

3- عدم معالجة وتصويب الملاحظات المتكررة من

قبل الجهات الخاضعة للرقابة

4- بعض المراجعين لم يحصلوا على التأهيل الكافي لعمل المراجعة

5- عدم حصول المراجعين على التأمين الصحي

6- عدم محاولة تطوير المراجعين من خلال التدريب والدراسة الإضافية

7- عدم محاسبة المخالفين أو التأخر في ذلك

8- عدم تعاون بعض الجهات الخاضعة للرقابة

9- عدم وجود حصانة كافية

10- عدم توفير كافة المستندات والوثائق التي يطلبها المراجعون من الجهات الخاضعة للرقابة.

الجدول رقم (10) المشاكل التي يواجهها مراجعو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة – فرع ساحل حضرموت بشكل عام بغض النظر عن تصنيفها مرتبة تنازليا حسب درجة أهميتها وفقا لمتوسطها الحسابي

المشاكل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عدم الإشراف على العمل من قبل المستويات الإشرافية العليا (رئيس المراقبة- مدير عام القطاع- مدير الفرع)	3.86	5.15
عدم الأخذ بملاحظات مراجعي الجهاز بسبب غياب الإجراءات الرادعة	3.40	1.09
عدم معالجة وتصويب الملاحظات المتكررة من قبل الجهات الخاضعة للرقابة	3.34	0.94
بعض المراجعين لم يحصلوا على التأهيل الكافي لعمل المراجعة	3.34	0.84
عدم حصول المراجعين على التأمين الصحي	3.31	1.18
عدم محاولة تطوير المراجعين من خلال التدريب والدراسة الإضافية	3.29	0.79
عدم محاسبة المخالفين أو التأخر في ذلك	3.29	1.05
عدم تعاون بعض الجهات الخاضعة للرقابة	3.29	0.75
عدم وجود حصانة كافية	3.26	0.92
عدم توفير كافة المستندات والوثائق التي يطلبها المراجعون من الجهات الخاضعة للرقابة	3.26	0.89
صعوبة حصول المراجعين على أدلة وقرائن الإثبات الكافية لمساعدتهم في عملية المراجعة	3.26	0.92
حاجة بعض موظفي الجهات الخاضعة للرقابة للتدريب والتأهيل	3.26	0.85
عدم وجود تدريب كاف للمراجعين	3.23	0.73
عدم الرد على استيضاحات المراجعين من قبل الجهات الخاضعة للرقابة	3.23	0.91
قلة عدد المراجعين مقارنة بحجم العمل	3.20	0.96
عدم تقديم حوافز مادية إضافية مقارنة بالمركز الرئيسي في صنعاء	3.17	0.89
عدم تقديم حوافز معنوية لتشجيع المراجعين	3.17	0.86
وجود قصور وضعف في قانون الجهاز ولائحته التنفيذية	3.14	0.97
عدم التمييز بين المراجعين (الفنيين) والإداريين من حيث المزايا	3.11	1.05
عدم استقلالية الفرع في وضع موازنته السنوية	3.11	1.02
عدم تقويم أداء المراجعين مهنيا من قبل المستويات العليا في الجهاز	3.11	0.96

الإحباط الناتج من عدم معاقبة المخالفين وبالذات في القضايا المتعلقة بالجرم الجسيم في المال العام	3.11	0.96
التبعية المالية فيما يتعلق باعتماد وإقرار الاعتمادات المالية	3.11	0.96
عدم التوافق بين الراتب وحجم العمل الذي يقوم به المراجع	3.09	0.95
بعض المراجعين لا يبذلون العناية المهنية الكافية في عملية المراجعة	3.09	1.09
تعرض المراجعين لضغوط في العمل بسبب قصر مدة العمل	3.06	1.03
التبعية الإدارية للمركز الرئيسي في صنعاء مما يؤثر في استقلال المراجع	3.03	0.89
ضعف النظم المحاسبية والرقابية لبعض الجهات الخاضعة للرقابة	3.00	1.00

المشاكل الأخرى التي لم يتم التطرق إليها في الاستبيان:

أشار بعض المستجيبين في القسم الثالث من الاستبيان إلى بعض المشاكل الأخرى التي تواجههم والتي لم يتم التطرق لها في الجزء الثاني من الاستبيان وهي كما يأتي:

- إسناد بعض مهام المراجعة إلى محاسبين قانونيين
- إسناد بعض مهام المراجعة وإخضاعها للمراجعة من قبل المركز.
- عدم وضوح وتعارض بعض الأنظمة والتشريعات (قانون السلطة المحلية، قانون الأموال العامة، قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، قرارات وقوانين تحصيل الرسوم المحلية والمشتركة).
- تعيين مدير الفرع من قبل رئاسة الجهاز وفي الغالب يكون المدير من خارج موظفي الفرع.
- لا يوجد الحق للجهاز إحالة أي قضية متعلقة بأي شخص (بدرجة وكيل وزارة وما فوق) إلا بعد الرجوع إلى رئاسة الجمهورية.

الخلاصة والتوصيات:

الخلاصة:

يتضح من تحليل نتائج الدراسة أن أهم الصعوبات التي تواجه مراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بساحل حضرموت مرتبة تنازليا كما يأتي:

أ-أهم المشاكل المتعلقة بظروف العمل في فرع الجهاز:

1- عدم الإشراف على العمل من قبل المستويات الإشرافية العليا (رئيس المراقبة- مدير عام القطاع- مدير الفرع).

2- عدم محاولة تطوير المراجعين من خلال التدريب والدراسة الإضافية.

3-عدم وجود حصانة كافية.

ب- أهم المشاكل المتعلقة بالمراجعين أنفسهم:

1- بعض المراجعين لم يحصلوا على التأهيل الكافي لعمل المراجع.

2 - عدم حصول المراجعين على التأمين الصحي.

3 - صعوبة حصول المراجعين على أدلة وقرائن الإثبات الكافية لمساعدتهم في عملية المراجعة.

ج - أهم المشاكل المتعلقة بالجهات الخاضعة للرقابة:

1- عدم الأخذ بملاحظات مراجعي الجهاز بسبب غياب الإجراءات الرادعة.

2- عدم معالجة وتصويب الملاحظات المتكررة من قبل الجهات الخاضعة للرقابة.

3- عدم محاسبة المخالفين أو التأخر في ذلك.

د- مشاكل أخرى

1- إسناد بعض مهام المراجعة الى المركز أو محاسبين قانونيين.

2- تعارض بعض الأنظمة والقوانين مثل قانون السلطة المحلية وقانون الأموال العامة وقانون المناقصات والمزايدات العامة وقانون تحصيل الرسوم المحلية والمشتركة.

3- تعيين مدير الفرع من قبل المركز في صنعاء وغالبا يكون من خارج موظفي الفرع.

وبناء على ما تقدم فقد تم رفض فرضيات الدراسة الثلاث المتعلقة بالمشاكل التي تواجه مراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فرع ساحل حضرموت سواء تلك المتعلقة بظروف العمل في فرع الجهاز أو مشاكل المراجعين أنفسهم أو المتعلقة بالجهات الخاضعة لرقابة الجهاز.

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل اليها من خلال الدراسة الحالية، يمكن تصنيف توصيات الدراسة إلى توصيات متعلقة بالجهات الإشرافية العليا في فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فرع ساحل حضرموت وتوصيات خاصة بالجهات الخاضعة لرقابة فرع الجهاز وتوصيات خاصة بالمراجعين أنفسهم وكذلك توصيات خاصة للمركز الرئيسي للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في صنعاء وذلك كما يأتي:

أ- توصيات للجهات الإشرافية العليا في فرع الجهاز بساحل حضرموت:

1- تفعيل الدور الاشرافي على مراجعي الجهاز من خلال المتابعة والتقويم المستمر لأدائهم

2- التدريب المستمر للمراجعين فيما يتعلق بعملهم كاستخدام الأساليب الفنية الحديثة في عملية المراجعة والمراجعة في بيئات إلكترونية

3- زيادة عدد المراجعين الفنيين بالفرع لكي يتمكنوا من مراجعة كافة الوحدات الخاضعة في ساحل حضرموت

4- مخاطبة الجهات غير المتعاونة من الجهات الخاضعة لرقابة الفرع وحثهم على ضرورة التعاون مع مراجعي الفرع ووضع قائمة سوداء بالجهات غير المتعاونة والرفع بها للجهات العليا لاتخاذ ما يلزم

5- التحفيز المادي والمعنوي لمراجعي الفرع وخصوصا المتميزين منهم ومحاسبة المقصرين منهم

6- إعطاء مراجعي الفرع الوقت الكافي لإنجاز المهام المنوطة بهم

ب- توصيات للجهات الخاضعة لرقابة فرع الجهاز بساحل حضرموت:

1- التعاون مع مراجعي الجهاز من خلال توفير كافة المستندات والوثائق المطلوبة

2- الرد على ملاحظات مراجعي الجهاز والأخذ بها وعدم إهمالها وتصويب الأخطاء

3- التقويم المستمر للأنظمة الرقابية والمحاسبية لمعرفة أوجه القصور والضعف فيها

4-التدريب المستمر لموظفيهم من أجل تحسين الأداء

ج- توصيات لمراجعي فرع الجهاز بساحل حضرموت:

1- بذل العناية المهنية الكافية من خلال التخطيط الجيد لعملية المراجعة وتنفيذ عمليات المراجعة في حدود الوقت المتاح.

2- التنمية المستمرة لمهاراتهم من خلال الاطلاع والمتابعة المستمرة وكذلك الاستفادة من المراجعين الأكثر خبرة.

3- التعاون فيما بينهم لإنجاز مهام المراجعة في الوقت المحدد.

د. توصيات للمركز الرئيسي للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في صنعاء:

1- إعطاء الفروع الاستقلال التام في وضع موازنتهم السنوية وكذلك منح الفروع الثقة الكاملة لإدارة عملهم

2- إعطاء الفروع الحق في اختيار مدرائهم وكذلك القيام بكل أعمال المراجعة المتعلقة بمناطقهم وعدم اسنادها للمركز أو لمحاسبين قانونيين إلا إذا استدعت الحاجة إلى ذلك.

3- عدم التمييز بين مراجعي الفروع والمركز الرئيسي في الامتيازات المادية والمعنوية.

4- تحسين ظروف العمل لمراجعي الجهاز بشكل عام من خلال توفير التأمين الصحي.

5- التركيز على التأهيل والتدريب المستمر لمراجعي الجهاز والفروع.

6- متابعة الجهات القضائية من أجل محاسبة الجهات المخالفة.

7 -تعديل قانون الجهاز المركزي ليضمن مزيد من الحصانة والاستقلالية لمراجعي الجهاز.

المراجع:

1- البطاني، منصور علي، " دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الجمهورية اليمنية في الرقابة على القروض الخارجية" مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة عدن، العدد الأول،2008م

2- العواملة، نائل عبد الحافظ ، " الكفاءة الإدارية لديوان المحاسبة في الأردن دراسة تحليلية وميدانية" مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثامن، العدد الخامس، 1993م ص ص 49-77 .

3- الراشد، وائل إبراهيم، " دور ديوان المحاسبة في الرقابة الإدارية على الأموال العامة بدولة الكويت – دراسة ميدانية" مجلة جامعة الملك عبدالعزيز – الاقتصاد والإدارة، المجلد الثالث عشر، العدد 1، 1999م ص ص 73-111.

4- الشرجبي، عبد الحكيم(2009). أهمية الإصلاحات ومكافحة الفساد في اليمن، مجلة الاقتصاد اليمني الألكترونية، http://www.yemeneconomist.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1017:2009-05-19-13-22-13&catid=18:sp-reports&Itemid=31

5- بامشموس، عبد الله (2003). معايير التدقيق الدولية وإمكانيات تطبيقها في الجمهورية اليمنية، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية، اليمن

6- عبدالله، خالد أمين ويوسف سعادة، " تقييم أداء ديوان المحاسبة – وجهة نظر تنموية –" دراسات الجامعة الأردنية، المجلد الحادي عشر، تشرين الأول، 1984م ص ص 223- 235.

7- عبيدات، نجيب محمود، " دور ديوان المحاسبة في الرقابة على المؤسسات" ديوان المحاسبة/عمّان، (غير منشورة)، 1989م.

8- قاقيش، محمود و تركي الحمود " الصعوبات التي تواجه مدققي ديوان المحاسبة في الأردن" مجلة جامعة اليرموك، المجلد العاشر، العدد الثالث، 1994م ص ص 309-344.

9- توفيق، إبراهيم، " دور ديوان المراقبة العامة في تحسين الأداء في المملكة العربية السعودية في جهات محل الرقابة" مجلة البحوث المحاسبية، العدد الثامن، 1998م ص ص 29-42.

10- الخاطر، خالد وتركي الحمود، " الصعوبات التي تواجه مدققي ديوان المحاسبة في دولة قطر" مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد العشرون، العدد الرابع، 2005 ص ص 11-36.

11- المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، دراسة حول: واقع الأجهزة العليا للرقابة في الدول العربية وآفاقها. سبتمبر 2010م، دراسة غير منشورة.

Obstacles facing the auditors of central organization for control and accounting in the Republic of Yemen (Mukalla branch)

Ghassan Saeed Salim Bagulaidah

Abstract

The aim of the present study is to identify the obstacles facing the auditors of central organization for control and accounting in the Republic of Yemen – Mukalla branch, A questionnaire was distributed to a sample of 35 out of 49 auditors working at the branch, the obstacles were classified into three types, obstacles related to the branch, to the auditors themselves, and finally to auditees. The study concludes that the most important obstacles faced by auditors regardless of classification are:

-There is no supervision on the work of auditors by top management .
- The notice of auditors were not taken in consideration by the auditees.
- The auditees de not correcting the workin the light of the notice given by the auditors.
- The auditors have not enough qualification for auditing work.
-The auditors do not get health insurance.
- There is no attempt to develop the auditors work through training and conducting additional studies
- There is a Lack in the cooperation among some auditees.